قضايا سياسية

اسم المقال: المتغير الصيني في العلاقات السعودية – الايرانية
اسم الكاتب: م.د. هديل حربي ذاري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7667
تاريخ الاسترداد: 2026/06/08 22:49 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المتغير الصيني في العلاقات السعودية – الايرانية[▽]

The Chinese variable in Saudi–Iran relations – intention

م.د هديل حربي ذاري *
Dr.hadeel harbi thare

- **الملخص :**

شهدت علاقات الصين مع دول منطقة الخليج العربي تطورا في ظل التطور المتنامي الذي تمر فيه تلك العلاقات ضمن الاطار العالمي الجديد ، هذا الاطار يقوم على انشاء نظام عالمي متعدد القطب تكون فيه المشاركة من الدول الناشئة امراً ضرورياً ومهماً ، فمنذ أن أعلنت إيران والسعودية في اذار 2023 ، استئناف علاقاتهما الدبلوماسية المقطوعة منذ 2016، بعد مفاوضات قادتها الصين، توالت ردود الفعل العربية و الدولية حول أثر هذا الاتفاق والبُعد الذي يحمله فيما يتعلق بعلاقات الصين ونفوذها في المنطقة، إذ عدت الصين الاتفاق بمثابة " نصر للحوار ونصر للسلام" ، مؤكد إنها ستواصل لعب دور بناء في التعامل مع القضايا الشائكة في العالم وستظهر تحليَها بالمسؤولية بصفتها دولة كبرى ، ما اثار هواجس الولايات المتحدة الامريكية ، لاسيما ان الوساطة جاءت بالتزامن مع علاقات متوترة بين إيران والغرب بسبب ملفها النووي، ورغبة سعودية باتخاذ خطوات أكثر استقلالية تجاه علاقاتها مع الولايات المتحدة وسياسيتها الخارجية بعد توتر علاقاتهما ، لا سيّما في ملفات النفط وحقوق الإنسان .

- **الكلمات المفتاحية :** الصين ، السعودية ، ايران ، الاتفاق السعودي الايراني .

- **Abstract:**

China's relations with the countries of the region have witnessed development in light of the growing development that relations between China and the countries of the Arabian Gulf region are undergoing within the new global framework. This framework is based on the establishment of a multipolar global system in which participation from emerging countries is necessary and important. Since Iran and Saudi Arabia announced In March 2023, their diplomatic relations severed since 2016 were resumed, after negotiations led by China. Arab and international reactions continued regarding the impact of this agreement and the dimension it carries with regard to China’s relations and influence in the region, as China

▽ تاريخ التقديم : 2024/9/13 تاريخ القبول: 2024/11/9 تاريخ النشر: 2024/12/31

* تدريسية في كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين. hadeel@nahrainuniv.edu.iq

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

considered the agreement a "victory for dialogue and a victory for peace," emphasizing It will continue to play a constructive role in dealing with thorny issues in the world and will demonstrate its responsibility as a major power, which raised the concerns of the United States of America, especially since the mediation came in conjunction with tense relations between Iran and the West due to its nuclear file, and a Saudi desire to take more independent steps regarding its relations with... The United States and its foreign policy after the tension in their relations, especially in the oil and human rights issues.

- **Keywords:** China, Saudi Arabia, Iran, the Saudi-Iranian agreement.

- **المقدمة :**

ارتبط الاداء الاستراتيجي للصين بالتفكير الاستراتيجي للقوى الفاعلة المنافسة الراغبة في التغيير ، لأحلال نظام بديل عن النظام المعمول به ؛ لذا اعتمد ادائها الاستراتيجي في اي منطقة تنافس عليها في العالم ، على الربط بين اهدافها القومية وتنفيذها بأكثر من اداة وتحقيقها عبر مجموعة من الاستراتيجيات المتخصصة أمنية ، وعسكرية ، وسياسية ، واقتصادية ، التي تشكل في مجموعها قوام الاستراتيجية القومية الشاملة للدولة ، تجاه اي منطقة تكون ذات اهمية في استراتيجيتها القومية ، اذ يتم فيها استخدام الموارد المتاحة للدولة ، لتحقيق الغاية القومية والاهداف الحيوية للدولة في ظل استيعاب التصور الشامل للبيئة المحيطة من فرص وتحديات ، وفق قواعد وابعاد اللعبة الدولية .

بالنسبة لمنطقة الخليج العربي ، لطالما عدت الصين هذه المنطقة من العالم ، منطقة ثانوية وقليلة الاهمية ، اما اليوم ، فقد احتلت هذه المنطقة اهمية كبيرة في حسابات الامن القومي الصيني ، إذ فضلا عن اهمية هذه المنطقة الاقتصادية ، عُدت تحركات الصين تجاه المنطقة كنوع من رد الفعل الصيني على سياسة " إعادة التوازن " الذي تفرضه الولايات المتحدة على آسيا ؛ لذا سعت الصين الى ربط دول منطقة الخليج العربي معها اقتصادياً ، لاسيما وان الولايات المتحدة تهيمن على هذه المنطقة ، من خلال وجودها العسكري ونفوذها الجغرافي السياسي الكبير، لذا عملت الصين على اقامة تعاون اقتصادي مربح مع دول المنطقة ، يستهدف التعاون في البنية التحتية للتجارة والنقل ، مع تعزيز مصالح الأمن القومي الصيني الشامل في الوقت نفسه ، لاسيما مع وجود تنافس اقليمي بين دول المنطقة ، وبالذات التنافس السعودي – الايراني ، السعودية القريبة من الولايات المتحدة ، وإيران التي تربطها علاقات جيدة مع الصين ؛ لذا ادركت الصين إن

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

النجاح في التغلب على التنافس الإقليمي السعودي – الإيراني في سياق الهيمنة الأمريكية ، هو أمر حيوي لتوسيع مشاركتها في منطقة الخليج العربي.

- **الاشكالية :**

الإشكالية التي انطلق منها البحث تتمثل في ان " تخلي الولايات المتحدة الامريكية عن التزاماتها تجاه منطقة الخليج العربي عُد ابرز العوامل الداعمة الى اعادة التفكير في علاقات القوى الاقليمية المتصارعة تاريخياً ، لاسيما بعد ان كان التحالف مع الولايات المتحدة هو الخيار الذي لجأت إليه المملكة العربية السعودية الإيراني كونها عاجزة عن حماية امنها الوطني منفردة ومجتمعة ، للتعامل مع التهديد القادم من ايران ، إذ مع شروع الولايات المتحدة في رفع يدها تدريجيا وتغيير أولوياتها الاستراتيجية من منطقة الشرق الأوسط ، مُتخلية عن التزاماتها التقليدية تجاه حلفائها العرب، وتاركة إياهم وجها لوجه ضد إيران ، وجدت الصين فرصتها للعب دور دبلوماسي بين الجانبين لاسيما وان المنطقة تمثل لها مصدر مهم للطاقة لاستمرار عجلة تنميتها ".

- **الفرضية :**

ينطلق البحث من فرضية مفادها " ان مصالح الدول الكبرى تحرك سياستها الخارجية ، وان الدول الصغرى التي تعتمد على القوى الخارجية في تحقيق امنها تتأثر بشكل كبير في حالة حصول أي متغيرات في النظام الدولي ، بناءً على ذلك فأن بوصلة سياستها الخارجية ستتوجه نحو الطرف الأكثر بروزا في الساحة الدولية "

وهذا ما ينطبق على حالة البحث ، اذ مثل تغير اولويات الولايات المتحدة الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط تجاه حلفائها العرب، لحظة مفصلية في الإدراك الأمني في المنطقة لاسيما من قبل الجانب السعودي، ما شكل تحول في الاستراتيجية الامنية لدول المنطقة والتوجه نحو تنويع شركائها الأمنيين والعسكريين، بما في ذلك تعزيز تعاونها الأمني مع الصين ، الامر الذي فسح المجال للصين لأداء دور سياسي ودبلوماسي اكبر في المنطقة توج باتفاق التصالح السعودي الإيراني ، ما عد بداية لتطور الجهود الدبلوماسية الصينية في منطقة الخليج العربي .

- **هيكلية البحث :** وفقا للفرضية والاشكالية المطروحة سيتم تناول البحث في ثلاث مباحث ، فضلا عن المقدمة والخاتمة ، إذ سنتناول في المبحث الاول الادراك الاستراتيجي الصيني لمنطقة الخليج العربي

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

(السعودية وايران) ، اما في المبحث الثاني سيتم الاشارة الى اهم الاهداف والمصالح الصينية في منطقة الخليج العربي ، اما المبحث الثالث سنتطرق الى الدور الصيني في المنطقة .

أولاً: الادراك الاستراتيجي الصيني لمنطقة الخليج العربي (السعودية وايران)

سنتناول في هذا المبحث الاهمية الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية والجمهورية الاسلامية الايرانية في التوجه الاستراتيجي الصيني ، وماهية ابعاد تلك الاستراتيجية ، السياسية والاقتصادية والعسكرية والامنية ، ثم نستخلص اهم المصالح والاهداف الصينية في منطقة الخليج العربي . في ضوء المطالب الثلاثة الآتية:

1- رؤية الصين الاستراتيجية تجاه منطقة الخليج العربي

مع بداية القرن الحادي والعشرين ، بدأت الصين الاعتماد في علاقاتها مع دول الخليج العربي على الحضورين السياسي والدبلوماسي ، إذ فضلا عن كونها شريكا اقتصادياً ، حاولت الصين أن تظهر نفسها شريكاً سياسياً مهماً ، وقوة كبرى لتعزيز التأثير الذي تسعى إليه ، الذي لا يزال ضعيفا في المسائل الإقليمية ، لذا شكلت منطقة الخليج العربي ، هدفاً لتحقيق مصالحها الوطنية ، لاسيما ان ما تستورده الصين من الطاقة من منطقة الخليج العربي بلغ 50 ٪ من مجمل وارداتها ، لذا عَدت الصين منطقة الخليج العربي جزءاً من أمنها القومي ؛ لاسيما مع ادراكها سعي الولايات المتحدة الأمريكية وبشتى السبل ، لممارسة سياسة التضييق على امدادات الطاقة الى الصين من الخليج العربي مرورا بمضيق ملقا ، فضلا عن افتعال الازمات في المنطقة ، لذا ما يثير قلق الصين تجاه أمن الطاقة ، الذي لا يتوفر في ظل عدم استقرار الاوضاع في منطقة الخليج العربي [1] . نتيجة لذلك ، تكونت الرؤية الاستراتيجية للصين تجاه منطقة الخليج العربي في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ، من خلال اربعة اعتبارات [2] :

أ –تنظر الصين الى منطقة الخليج العربي على اساس انها ساحة لمنافسة القوى العظمى والاقليمية .

ب–تعد منطقة الخليج العربي مصدرا للطاقة المستوردة ، ومنطقة مهمة للتجارة والاستثمار الصيني .

ج–اصبحت المنطقة امتداد للجوار الصيني المباشر بسبب الروابط العرقية والدينية .

د –ان الصين ترى ان المنطقة مفترق طريق جغرافي استراتيجي عالمي .

---

[1] اسراء شريف الكعود ، " التوجه الصيني نحو منطقة الخليج العربي " ، مجلة النهرين ، مركز النهرين للدراسات ، بغداد ، العدد (9) ، 2020 ، ص 127 .

[2] المصدر نفسه ، ص128 .

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وتدور علاقات الصين مع بلدان الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين حول محورين أساسيين : تمثل الأول ؛ في التعاون العسكري (مبيعات الأسلحة) بوصف أن سوق الشرق الأوسط ، ومنها منطقة الخليج العربي سوقا واعدة ومهمة للسلاح والصناعات العسكرية والمدنية الصينية ، أما المحور الثاني ؛ فهو محور النفط والطاقة ، اللذان يشكلان مصدرين أساسيين للصناعات الصينية [1] .

وعليه ، تقوم الرؤية الاستراتيجية الصينية تجاه دول الخليج العربي على اساس إن هذه العلاقة علاقة استراتيجية ، ولابد من تعميقها اكثر في جميع المجالات ؛ لذا اعتمدت الصين في الخليج العربي على استراتيجية بناء علاقات اقتصادية مع جميع الأطراف الإقليمية ، بغض النظر عن الخصومات القائمة ، فعندما يتعلق الأمر بالخليج ، فإن النهج الصيني مدفوع بشكل أساسي بحاجة الصين للطاقة وتوسعها الطموح من خلال مبادرة الحزام والطريق (BRI) ، والاستثمارات الصينية في المنطقة [2] ، إذ نجدها تسير وفق نسق واضح ، بينما في علاقتها السياسية تبدو متناقضة ومتداخلة ، بحسب مصالح الصين من جهة وطبيعة العلاقات التي تربطها بدول الخليج العربي من جهة ثانية ، مثلا ، تقيم علاقات قوية مع المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ، ومنافستهما الخليجية الاخرى الجمهورية الاسلامية الايرانية ، هذا النوع من العلاقات يفرض على الصين اتباع استراتيجية مرنة وحذرة تجاه تلك الدول التي لا تمتلك استراتيجية واحدة او رؤية مشتركة ، بما يتناسب مع مصالحها واهدافها الاستراتيجية المعلنة او غير المعلنة [3] .

نتيجة لذلك ظلت الصين حتى وقت قريب مترددة في الانخراط في النزاعات الإقليمية ، إذ تجد الصين إن عدم انخراطها السياسي في المنطقة هو امر مهم ، لكي تظل محايدة في تباينات القوى الإقليمية ، على الرغم من الطبيعة الإستراتيجية للبنية التحتية والروابط الاقتصادية ، التي أقيمت تحت مظلة مبادرة الحزام والطريق،

---

[1] حكمات العبد الرحمن ، "الصين والشرق الاوسط : دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، (بيروت : المركز العربي للابحاث ، 2020) ، ص385 .

[2] Julia Gurol and Jacopo Scita , " China's Persian Gulf strategy: Keep Tehran and Riyadh content" , Atlantic Council , Jan 24 2020 , available at : https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/chinas-persian-gulf-strategy-keep-tehran-and-riyadh-content/

[3] حكمات العبد الرحمن ، "الصين والشرق الاوسط : دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، مصدر سبق ذكره ، ص 13 .

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وهذا يسمح للصين توسيع أنشطتها الاقتصادية والعسكرية في بيئة تنافسية للغاية ، دون الوقوع في مستنقع الاضطرابات الإقليمية والسياسية والأمنية ، ومع ذلك يبدو أن نجاح هذه الاستراتيجية وتوطيدها مرتبط بأدنى درجة من الاستقرار في الخليج العربي [1].

مما تقدم يمكن القول ، إن الصين لا تمتلك استراتيجية متكاملة ، لكن لديها أولويات استراتيجية متعددة في منطقة الخليج العربي ، تتناسب مع مصالحها وعلاقاتها بدوله والقوى الفاعلة فيه على حد سواء ؛ كمواصلة التنمية الاقتصادية ، ولاسيما ضمان استمرار الطاقة ، في سعيها إلى الحفاظ على التوازن الاستراتيجي العالمي للطاقة ، وتحقيق أمنها الطاقوي ، وتحديث جيشها ، في الوقت الذي تركز على استثمار جوانب ضعف النفوذ الأميركي نتيجة الحرب في أفغانستان والعراق ، والفشل في إيجاد حل للملف النووي الايراني ، والموقف الشعبي المعادي للولايات المتحدة في أغلبية دول المنطقة ، للحد من النفوذ الأميركي وتوسيع النفوذ الصيني فيه [2].

2- المملكة العربية السعودية في الادراك الاستراتيجي الصيني

تُعد الصين شريكا سياسياً جذاباً لدول الخليج العربي ، لما تميزت به الصين من اتباعها نهجاً توافقياً في علاقاتها الدولية ، فضلا عن التقدير الكبير لدول الخليج العربي من موقف الصين وإصرارها على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، واحترام سياستها .

تكمن اهداف الصين السياسية في منطقة الخليج العربي في استمرار موازنة نفوذ الولايات المتحدة ، والحصول على موارد الطاقة ، فضلا عن رغبتها في توسيع نطاق نفوذها الجغرافي الاستراتيجي الى ابعد من جوارها الاقليمي المباشر في منطقة آسيا الباسفيك ، عبر تطوير علاقاتها مع قوى اقليمية كبرى في منطقة الخليج العربي ، فضلا عن الدول الخليجية الاخرى ، إذ تتمتع السعودية وإيران ، التي تعدان القوتان الاقليميتان في المنطقة ، بإهمية خاصة بالنسبة للصين ، وعليه اقامت الصين ما وصفته بـ (شراكات استراتيجية) مع تلك الدول ، إذ في الوقت التي تعد السعودية حليفاً اساسياً في المنطقة للولايات المتحدة ،

---

[1] Julia Gurol and Jacopo Scita , Op.Cit.

[2] Margaret Dunsmare ," Chinese Involvement in the Middle East Implications for the United States" , University Honors in International Relations , School of International Service Honors Capstone , 2013. p . 2.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

تجمعها علاقات وثيقة مع الصين ، بالمقابل تعد إيران خصماً للولايات المتحدة ، وهي في الوقت نفسه حليفاً للصين، ما يعطي الصين فرصة لموازنة النفوذ الامريكي في المنطقة ككل (منطقة الشرق الاوسط)[1]؛ لذا، بدأت الصين تتبع مجموعة من السياسات، لضمان تحقيق هدف الموازنة السياسية في المنطقة ولعل اهمها[2]:

أ – إقامة علاقات دبلوماسية مع دول المنطقة المنتجة للنفط ولاسيما السعودية ، في مقابل تخليها نوعا ما عن علاقاتها بإيران .

ب– تقوية علاقتها مع الولايات المتحدة ، وعدم مواجهتها في منطقة الخليج ، إذ إن المصلحة المشتركة بينهما تتمحور حول ضرورة الحفاظ على الامن والاستقرار فيها ، لضمان امن امدادات الطاقة الى العالم وبضمنها الصين .

ج– العمل الدبلوماسي بإبعاد المنطقة عن حرب جديدة تؤثر في إمدادات النفط ، من خلال دعوتها الى ضرورة حل الخلاف القائم بين الغرب وايران حول برنامج الاخيرة النووي بالطرق السلمية .

3– إيران في المدرك الاستراتيجي الصيني

مع تحول الصين من مُصدِّر إلى مستورد للنفط عام 1993، على خلفية النمو الاقتصادي للصين ، جاءت أهمية إيران كونها مصدر مهم للنفط في منطقة الخليج ، وبالرغم من ان السياسة الصينية تجاه ايران ارتبطت برؤيتها لمصالحها في منطقة الخليج العربي بصفة خاصة ، ومنطقة الشرق الاوسط عموما ، التي لا تزال تؤسس على مبادئ التعايش السلمي التي اعلنتها الصين قبل عقود مضت ، فإن سياسة الصين تجاه ايران تأثرت بثلاثة عوامل هي ؛ طبيعة العلاقات الصينية – الامريكية ، وسياسة الولايات المتحدة تجاه ايران، ثم الفرص التي استطاعت الصين من خلالها تطوير علاقاتها مع إيران ، وعلى نحو خاص خلال مرحلة فرض العقوبات الاممية جراء برامجها النووية [3] .

إذ تعمَّقت العلاقات الصينية – الايرانية ؛ بسبب انتهاج الولايات المتحدة :

---

[1] أندرو سكوبيل وعليرظا نادر، " الصين في الشرق الاوسط : التنين الحذر" ، (كاليفورنيا : مؤسسة راند ، 2016) ، ص12.

[2] عدنان خلف حميد ، " السياسة الخارجية الصينية في الشرق الاوسط بعد الربيع العربي " ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، 2017) ، ص 240 .

[3] أشرف محمد كشك ، " الاستراتيجية الصينية تجاه ايران ودول الخليج : معضلة تحقيق التوازن بين المصالح والمبادئ " ، مجلة اراء حول الخليج ، مركز الخليج للابحاث ، العدد (106) ، 2016 ،

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أولًها ؛ سياسة العقوبات تجاه إيران والصين، حيث رفضت الصين إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، كما وقعت الصين مع إيران اتفاق الشراكة الإستراتيجية الشاملة عام 2015 ، ورفعت مستوى التبادل التجاري والاستثماري مع إيران ، ورفضت الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وعودة العمل بالعقوبات ضد إيران 2018 ، وثانيها ؛ اتباع الولايات المتحدة سياسة التطويق المزدوج تجاه العملاق الصيني الصاعد في شرق آسيا للحفاظ على موقعها في قيادة النظام الدولي، وإيران القوة الإقليمية في الشرق الأوسط للحفاظ على التفوق النوعي لإسرائيل، وضمان تقارب القوة بين الفواعل الإقليمية [1] .وفي الوقت الحاضر تُعد إيران البديل الخليجي القوي، والحليف الموثوق به ضدّ السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط عموما ، ومنطقة الخليج العربي خصوصا ، فالمعارضة الإيرانية للهيمنة الأمريكية من الأسُس الأيديولوجية للجمهورية الإيرانية، وبالتالي فإن ثمة قيمةً إستراتيجية في مساعدة إيران على تطوير قدراتها، بما يمكّنها من التصدي للهيمنة الأمريكية على موارد المنطقة ، كما أنها تمثِّل فرصةً حقيقيةً وبوابةً لتأمين موطئ قدم إستراتيجي للصين في الخليج العربي ، وفي آسيا الوسطى، وكذلك توفر ورقةَ ضغط للصين ضدّ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، مقابلَ امتلاك الولايات المتحدة أوراقَ ضغطٍ ضدّ الصين في شرق آسيا[2].

وبقدر إدراك الصين لأهمية إيران كحليف تجاري وسياسي موثوق في منطقة الخليج العربي ، بنفس القدر تُدرك الصين أن انعدام الأمن في الخليج العربي ، سيُعرِّض مصالحها للخطر حتما ، من قبل الولايات المتحدة في أكثر مِن منطقة ، لاسيما في منطقة الخليج العربي ، إذ إنَّ عدَمَ الاستقرار في المنطقة يُهدد سُفن التجارة الصينية ، وخطوطَ إمداد الطاقة ، وهو ما يجعلُ الصين تُفضِّل خيارَ الأمن الجماعي في الخليج العربي ، في ضوء أهمية دولِ الخليج وإيران الإستراتيجية للصين ؛ حتى أنَّ الصين وهي تبذلُ جهودًا لتأمين موارد طاقةٍ مِن منطقة بحر قزوين كبدائل للنّفط الشرق أوسطي ، فإن إيران تُشكِّل حلقةً رئيسةً ، لعبور أنابيب النّفط ، لنقل الطاقة مِن منطقة بحر قزوين إلى الصين ، وهو ما يكشفُ عن مصلحةٍ كبيرة للصين في حِفاظها على شراكة إستراتيجة قوية مع إيران [3] .

---

[1] عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي ، احمد شمس الدين ليلة ، " العلاقات الصينية – الايرانية : آفاق الشراكة الاستراتيجية في عالم متغير " ، مجلة الدراسات الايرانية ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، العدد (11) ، 2020 ، ص ص 70 – 71 .

[2] John W. Garver, Is China Playing a Dual Game in Iran?, May,20.2020, http://cutt.us/Wneyt

[3] عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي ، احمد شمس الدين ليلة ، المصدر السابق ، ص 93 .

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وعليه تم توقيع الصين مع ايران " اتفاق التعاون الشامل " لمدة 25 عاما ، في 27 آذار/ مارس 2021، من جانب وزيري خارجية البلدين ، بعد ان أعلنت الحكومة الإيرانية موافقتها على مسودة "اتفاق التعاون الشامل" ، في 21 حزيران/ يونيو 2020 ، كجزء من "الشراكة الاستراتيجية الشاملة" الموقع بينهما في آذار / مارس 2015 ، وتهدف الصين من هذا الاتفاق الى تحقيق أربعة اهداف أساسية ، تتمثل بـ تأمين تدفقات النفط ، وتوفير البيئة المناسبة لنجاح مبادرة الحزام والطريق ، فتح أسواق جديدة لصادرات السلاح ، موازنة النفوذ الأمريكي ؛ وتمثل إيران هنا ورقة مهمة ، لعوامل تتعلق بطبيعة العلاقات الإيرانية – الأمريكية ، وطبيعة منطقة الخليج العربي ، بوصفها منطقة نفوذ تقليدي للولايات المتحدة ، فضلاً عن أهمية المنطقة بالنسبة للصين كمصدر مهم لوارداتها النفطية ، ويزيد من أهمية إيران أيضاً ، امتلاكها عدد من الموانئ المطلة على الخليج العربي ومضيق هرمز ، والمسطحات المائية المرتبطة بالمحيط الهندي، ذات الأهمية الاستراتيجية للتجارة الدولية [1].

اما بالنسبة لإيران فأن هناك ثلاثة اهداف أساسية تسعى لتحقيقها من خلال الاتفاق مع الصين وهي؛ معالجة الأزمة الاقتصادية الخانقة ، التي يعاني منها الاقتصاد الإيراني ، بسبب العقوبات الأمريكية ، لاسيما بعد فشل إيران في ضمان استمرار الاستثمارات الأوروبية ، وعدم فعالية الآليات الأوروبية للتغلب على هذه العقوبات ، لاسيما "آلية دعم التبادل التجاري" (إنستيكس) [*] ، وموازنة الضغوط الأمريكية على خلفية التدهور الذي شهدته العلاقات الإيرانية – الأمريكية عقب الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي في

---

[1] محمد فايز فرحات ، " اتفاق التعاون الشامل بين الصين وإيران: التداعيات الاستراتيجية والخيارات المتاحة" ، مركز الامارات للسياسات ، 4 آيار 2021 ، متاح على الموقع : https://epc.ae/ar/topic/aitifaq-altaeawun-a

[*] هي آلية مالية أنشأتها ألمانيا وفرنسا وبريطانيا في يناير 2019، لتسهيل المعاملات المالية مع إيران في ظل العقوبات الأمريكية التي فُرضت عليها عقب الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي في مايو 2018. وقامت الآلية على توفير قناة للشركات الصغيرة والمتوسطة للحفاظ على معاملاتها المالية مع إيران، سواء من خلال نظام المقايضة للبضائع والمدفوعات، أو من خلال إجراء المعاملات التجارية بعملات غير الدولار. لكن الآلية واجهت مشكلات كثيرة. فضلا عن حول عدم رضا إيران عن هذه الآلية وعدم فعاليتها أنظر: Islamic Republic News Agency (IRNA), "INSTEX and damaged European prestige", 6 March 2021. https://en.irna.ir/news/84253795/INSTEX-and-damaged-European-prestige ; "Iran's Ambassador to UN Says INSTEX Mechanism Failed to Meet Its Goal Over Past Two Years", SPUTNIK, 21 Dec. 2020. https://sputniknews.com/middleeast/202012211081521921.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

آيار/مايو 2018 ، وما تبع ذلك من تطبيق الولايات المتحدة سياسة "الضغوط القصوى" على إيران بهدف إجبارها على قبول التفاوض على نسخة معدلة من الاتفاق النووي ، فضلا عن النفاذ إلى صادرات السلاح الصينية ، إذ من المتوقع أن يزداد حجم الطلب الإيراني على السلاح ، ورغم أن إحصاءات ورادات السلاح الإيرانية ، خلال العقدين الأخيرين تشير إلى أن روسيا تمثل المصدر الأول لهذه الواردات ، لكن الصين تمثل المصدر الثاني مباشرة بعد روسيا [1] .

من جانب اخر ، إن النفط الذي تستورده الصين يمر خلال الطرق البحرية التي تفصل بين شنغهاي ومضيق هرمز ، التي تسيطر عليها البحرية الأميركية ؛ الامر الذي يفسر سعي الصين إلى التخلص من الحصار والتطويق الأميركي المحتمل في حالة حدوث اي ازمات او تصعيدات ، من خلال إقامة علاقات وثيقة مع دول نفطية لا تتسم علاقاتها بالودَ تجاه الولايات المتحدة ، كما هو الحال في علاقتها مع ايران ، ما يثير قلق الولايات المتحدة من قيام الصين بالاستثمار في نفط دول ليست صديقة للغرب ، ما يؤدي الى إغلاق الباب أمام الاحتكارات الغربية من جهة ، وإلى تأثير السياسة الصينية في هذه الدول من جهة اخرى[2].

هذا السلوك الصيني فسر توجهها نحو ايران ، إذ على الرغم من فرض الولايات المتحدة عقوبات على استيراد النفط الايراني في آيار/ مايو 2019 ، واصلت الصين استيراد كمية صغيرة ولكنها ثابتة من النفط الإيراني ، ووفقًا للتقارير ، استوردت الصين حوالي 186 الف برميل يوميًا في حزيران/يونيو 2019 من إيران ، ثم انخفض إلى 105 الف برميل يوميا بحلول آب/أغسطس 2019 ، وبهذا عدت الصين بأستيرادها النفط الايراني بمثابة شريان حياة لإيران ، في تحدٍ لعقوبات النفط الأمريكية جزئياً كمحاولة لإرضاء إيران ، وتجنب صراع واسع النطاق في الخليج العربي ، ما يؤثر في امدادت الطاقة[3].

وعليه ، هذه العلاقات التي تقيمها الصين مع دول غير صديقة للغرب ، أثارت قلق الولايات المتحدة ، التي تخشى أن تترجم تلك العلاقات إلى تحالفات سياسية ضدها .

---

(1) محمد فايز فرحات ، " اتفاق التعاون الشامل بين الصين وإيران: التداعيات الاستراتيجية والخيارات المتاحة" ، مركز الامارات للسياسات ، 4 آيار 2021 ، متاح على الموقع : https://epc.ae/ar/topic/

(2) Chaoling Feng , "Embracing Interdependence : The Dynamics of China & the Middle East" , Brookings Doha Center , April 2015 .p.12.

(3) Julia Gurol and Jacopo Scita , Op.Cit.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ثانياً: المصالح الصينية في منطقة الخليج العربي

مع تزايد الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي لاسيما مع تأكيد الصين بأن المنطقة تعد مجالا جغرافيا حيويا تمثل نقطة ارتكاز استراتيجي لتحقيق طموحاتها الاستراتيجية كقوة صاعدة في النظام الدولي ، لذا فأن اهم المصالح التي يمكن ان تحققها الصين من تطور علاقاتها مع دول المنطقة من اجل تعظيم مصالحها واجندتها على المستوى الاقليمي والعالمي الاتي :

1- ضمان امن الطاقة لاسيما وان دول المنطقة تعد مصدر مهم للنفط ، اذ تمتلك اكثر من ثلثي الاحتياط العالمي من النفط ، الذي مثل السلعة الاستراتيجية المهمة التي يتوقف عليها النمو الاقتصادي العالمي .

2- الوصول إلى الأسواق : تُعد أسواق دول الخليج العربي جذابة للشركات الصينية ، لاسيما فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية ، وتصدير السلع الاستهلاكية ، نتيجة ارتفاع معدلات الدخل الفردي التي تعد الأعلى عالمياً ، وهنا تجدر الاشارة الى إن دول الخليج العربي تعد من الاقتصادات الكبرى في العالم ، إذ تبلغ تقديرات الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1.4تريليون دولار في عام 2016 ، في حين تمثِّل السعودية أكبر اقتصادات منطقة الخليج والشرق الأوسط ، وهي عضو في "مجموعة العشرين G20"[1] .

3- حماية خطوط الملاحة : اذ يعد هدف حماية الملاحة البحرية الدولية القريبة من المياه الخليجية ، لاسيما حماية المضايق الدولية التي تمر عبرها مصادر الطاقة (مضيق باب المندب ومضيق هرمز) ، فضلا عن ابعاد خطر القرصنة البحرية والتوترات الاقليمية ، من خلال التواجد الصيني القريب من تلك المناطق ، من اهم الاهداف التي تخدم المصالح الصينية والمرتبطة بهدف حماية سفنها التجارية ، والمحافظة على امن الطاقة [2] ، نظرا لاشتداد التنافس الدولي على تلك المنطقة .

4- تفعيل نظرية الاستراتيجية الجغرافية (المجال الحيوي) : تهدف الصين الى توسيع نطاق نفوذها الجغرافي الاستراتيجية الى ابعد من جوارها المباشر في منطقة اسيا والمحيط الهادئ ، فضلا عن سعيها لتطوير علاقات مع قوى كبرى او قوى اقليمية اخرى ، كجزء من استراتيجيتها للامن القومي ، لذا عدت

---

(1) World Economic Outlook Databases (WEO) ", The International Monetary Fund (IMF)" , at : https://goo.gl/r9a3GY

(2) أندرو سكوبيل و عليرظا نادر ، مصدر سبق ذكره ، ص 8 .

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الصين الخليج العربي احد اهم تلك المناطق ، بسبب موارد الطاقة الوافرة فيه ، وموقعها الجغرافي الاستراتيجي المركزي المهم [1] .

5- ان تطوير العلاقات الصينية مع دول منطقة الخليج العربي قد يدفع دول إقليمية أخرى للتفاعل إيجابا مع الدبلوماسية الصينية ، وبالتالي قد تتمكن الصين من زيادة نفوذها السياسي في الشرق الأوسط .

6- تطوير النفوذ الصيني على المستوى العالمي عبر الدول التي تقع على خط " مبادرة الحزام والطريق" بحيث تكون دول منطقة الخليج حلقة وصل بين الصين ودول قارة أوروبا وافريقيا نظرا لموقعها الرابط بين القارات الثلاث ، لاسيما وان منطقة الخليج تمثل نقطة تقاطع الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين

ثالثاً: التحرك الدبلوماسي الصيني في منطقة الخليج العربي (الاتفاق السعودي – الايراني)

يعد الاتفاق السعودي – الايراني بوساطة صينية ، في 10 آذار / مارس 2023 *، الحدث الابرز في منطقة الخليج العربي منذ عقود ، وذلك لأهمية ودور كل منهما في العلاقات الدولية ، فضلا عن اهمية وتعاظم الدور الصيني عالميا ، فمنذ أن تركت الولايات المتحدة الأمريكية فراغاً في الشرق الأوسط استطاعت الدبلوماسية الصينية الاستفادة من ذلك وبكلفة بسيطة ، فكان الاتفاق السعودي–الإيراني ، نقطة نجاح دبلوماسي صيني، تَوَّج جهود فرقاء إقليميين توسّطوا بين السعودية وإيران على مدى المدة الماضية، سواء عُمان أو قطر أو العراق ، إذ تحاول الصين بوساطتها هذه التأكيد على مبادئها في مبادرة الأمن العالمي التي سبق أن روجت لها كأحد سبل إصلاح النظام الدولي الحالي، اذ أكدت فيها " **أن التحديات التي تواجه البشرية تستلزم التعاون الشامل والمستدام، وبناء السلام عبر إنشاء هيكل أمني متوازن يقدم نهجًا جديدًا للقضاء على أسباب الصراعات الدولية، وتحقيق الاستقرار والأمن دون توجه أحادي القطبية وإنما عبر تعددية تعاونية** " ، من هذا المنطلق حاولت الصين التقرب من الدول التي تتبنى وجهة نظرها حول النظام

---

[1] المصدر نفسه ، ص 9 .

* شهدت العاصمة الصينية بكين خلال الفترة من 6 إلى 10 مارس/آذار من العام 2023 ، محادثات مكثفة بين وفدَيْ البلدين برئاسة كلٍّ من وزير الدولة عضو مجلس الوزراء ومستشار الأمن الوطني في السعودية مساعد بن محمد العيبان، وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران علي شمخاني، وجرى خلالها الاتفاق على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وطهران، وإعادة فتح سفارتيهما وممثلياتهما خلال شهرين .

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

العالمي المبنية على اساس مواجهة التوجهات الغربية أو الأمريكية تحديدًا [1] . ويمكن القول ان هنالك عددا من العوامل دفعت الى تسريع اتمام ونجاح هذا الاتفاق اهمها : [2]

أولا: ازدياد التوتر في العلاقات الصينية – الامريكية ، إذ شهدت علاقات الولايات المتحدة والصين توترا كبيرا بداية عام 2023 ، زاد منه حادث اكتشاف منطاد التجسس الصيني فوق الأراضي الأميركية وإسقاطه بطائرة عسكرية، ومن ثم إعلان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إلغاء زيارة للصين كانت تهدف لإصلاح العلاقات، فضلا عن التوتر التقليدي حول تايوان على خلفية تقديم الولايات المتحدة دعما سياسيا وعسكريا لها، واستمرار أعضاء الكونغرس في زيارتها، وتوطيد الولايات المتحدة علاقاتها بجيران الصين بإنشاء تحالف رباعي مع اليابان وأستراليا والهند، وتحالف ثلاثي مع بريطانيا وأستراليا.

ثانيا: التقدم في البرنامج النووي الايراني ، إذ بعد توقف مفاوضات فيينا حول الملف النووي الإيراني ، اشارت تقديرات أميركية إلى أن إيران زادت من وتيرة العمل في برنامجها النووي ، كما أشار تقرير لوكالة الطاقة الذرية الدولية أنه تم العثور على جزيئات من اليورانيوم المخصب بنسبة 83.7%، أي أقل بقليل من 90% اللازمة لإنتاج قنبلة ذرية، بمصنع فوردو الواقع تحت الأرض ، ما دفع ذلك بمدير مدير الوكالة رافائيل غروسي لزيارة سريعة لايران للتوصل الى حل الخلافات العالقة بين الطرفين .

ثالثا: ظهور توجه جديد للاستراتيجية السعودية ، لاسيما مع تراجع العلاقات السعودية – الامريكية ، حيث مثل إعلان تحالف "أوبك بلس" في أغسطس/آب عام 2022 ، تخفيض إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يوميا، أو ما يعادل حوالي 2% من الطلب العالمي، ضربة قوية للولايات المتحدة من المملكة العربية السعودية، وعدته الولايات المتحدة بمثابة انتصار لتوجه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين برفع أسعار النفط لمواصلة تمويل الحرب في أوكرانيا ، اذ رفضت السعودية الاستجابة لطلب الولايات المتحدة بتأجيل قرار خفض إنتاج النفط ، وهو ما عدته الولايات المتحدة نقطة بداية جديدة لعلاقات إستراتيجية بين البلدين.

---

[1] فردوس عبد الباقي ، " ماذا يعني توسط الصين لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران؟ " ، المرصد المصري ، 10 مارس / اذار 2023 ، متاح على الرابط : https://marsad.ecss.com.eg/75990/

[2] محمد المنشاوي ، " الاتفاق السعودي الإيراني برعاية صينية.. صفعة ثلاثية الأبعاد لواشنطن " ، موقع الجزيرة ، 11 اذار 2023 ، متاح على الرابط : https://www.aljazeera.net/politics

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وطرح الاتفاق العديد من التساؤلات حول أمن الخليج، وما إذا كان ثمة ديناميات جديدة في مسار تنافس القوى الكبرى، قد تنعكس على البيئة الإقليمية ، في هذا الصدد يثار تساؤلان الاجابة عنهما يشكل تقديم فهم أفضل للاتفاق السعودي–الإيراني بوساطة صينية ، السؤال الأول متعلّق بالاستفهام عمّا إذا كان هذا المسار تكتيكياً أم استراتيجية ؛ والثاني يتعلق بالمكاسب والخسائر لكل طرف من الأطراف الثلاثة التي أخرجت هذا الاتفاق إلى الوجود ، للاجابة عن التساؤلات يمكن القول إن التوجه نحو التهدئة وخفض التصعيد تعد استراتيجية اتبعتها الصين لإيجاد منطقة آمنة لتحقيق اهدافها ، إذ أن الصين لاتستطيع المضي في مشروعها الاستراتيجي (الحزام والطريق) بدون التنسيق والتعاون استراتيجيا مع دول الخليج العربي كون المشروع يمر بطريقيه البري والبحري عبر أيران ودول مجلس التعاون الخليج العربي ، الذي يشكل عقدة جيواستراتيجية ليس للصين ومشروعها حسب ، أنما لمجمل العلاقات وتبادل المصالح الدولية وخاصة موضوع الطاقة [1] ، وبالتالي تتوجه الأنظار إلى الوسيط أو الضامن الصيني؛ للحصول على إجابة عمّا إذا كان بإمكانه تغيير السلوك الإيراني، الذي تميزت به السياسة الخارجية الإيرانية في الإقليم طيلة السنوات الماضية ، لتتجه نحو خيارات وحلول جدية تفضي الى استقرار السلام والامن في الشرق الاوسط وهو ماتسعى له الصين في مبادرتها ؟ ، للاجابة عن ذلك يمكن القول أن مؤشرات ايجابية تلوح في الافق تتعلق بذلك منها : [2]

1– تصاعد شبكة الشراكات الاستراتيجية بين دول منطقة الخليج العربي و أيران مع الصين وبشكل مشترك يوحي بادارك مشترك لدور متعاظم للصين وروسيا في قيادة النظام الدولي .

2– تصاعد ردود الفعل سلبا (انظمة وشعوب) من الادوار الامريكية في العالم العربي والاسلامي ، فضلا عن الفضاء الاسيوي ، وتراجع الدور الامريكي بسبب السياسات الخاطئة التي اعتمدت من قبل الادارات الامركية المتلاحقة كما حصل في بلدان الشرق الاوسط وافغانستان، وفي ضوء ذلك يبدو الانفتاح معقولا

اما فيما يتعلق برؤية النظر السعودية والايرانية حول الاتفاق ، يمكن القول ؛ عبرت رؤية الجانب السعودي عن قناعة ترسخت لدى صناع القرار في المملكة ؛ أنه لا بد من الإقرار بإرهاصات الجغرافيا، إذ

[1] هاني الياس الحديثي ، " الدور الصيني في المصالحة السعودية – الايرانية " ، المركز الديمقراطي العربي ، 24 مارس/اذار 2023 ، متاح على الرابط : https://democraticac.de/?p=88843

[2] المصدر نفسه .

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لطالما كانا المملكة العربية السعودية وايران خصمين ومتنافسين على القيادة الإقليمية، وقد عززت الثورة الإسلامية في طهران عام 1979 من تنافسهما لكنها لم تخلقه ، غير أن تأثيرها الأهم هو أنها جعلت إيران أكثر قوة في ممارسة نفوذها ، وعليه كان التحالف مع الولايات المتحدة هو الخيار الذي لجأت إليه المملكة للتعامل مع التهديد القادم من ايران ، وقد ظل هذا التحالف فعالا وناجحا في أداء مهمته، مُثْبِتا فوائده المتبادلة لكلا الطرفين على مدار عقود ، لكن مع شروع الولايات المتحدة في رفع يدها تدريجيا وتغيير أولوياتها الاستراتيجية من منطقة الشرق الأوسط ، مُتخلية عن التزاماتها التقليدية تجاه حلفائها العرب، تاركتهم في مواجهة إيران ، لاسيما مع الهجمات على المنشآت النفطية لشركة أرامكو السعودية في بقيق وخريص في سبتمبر/أيلول 2019، ورد الولايات المتحدة الضعيف عليها، لحظة مفصلية في الإدراك الأمني السعودي ، ادركت المملكة عدم جدوى الاعتماد الحصري على التحالف مع الولايات المتحدة، وكثفت جهودها من أجل تنويع شركائها الأمنيين والعسكريين، بما في ذلك تعزيز تعاونها الأمني مع الصين وروسيا ، و عُدَّ التصالح مع إيران أحد تجليات هذا التحول النسبي في العقيدة الأمنية السعودية [1] .

على الجانب الاخر ، مثلت الرؤية الإيرانية للاتفاق على تولد قناعة بأن الحل الامثل لتقليص نفوذ الولايات المتحدة واحتواء تدخلات "إسرائيل" في المنطقة هو تخفيف التوترات مع جيرانها العرب بما فيهم السعودية ، اذ عدت ايران التطبيع العربي الإسرائيلي هو التحول الأكثر خطورة في بيئة الأمن الإقليمي في السنوات الأخيرة، من جانب اخر، يخدم التقاربُ مع السعودية سياسةَ إيران تجاه الولايات المتحدة أيضا، فعبر إتمام مصالحة مع السعودية، أهم حلفاء الولايات المتحدة من المنطقة، تُجرِّد إيران الولايات المتحدة من أهم أسلحتها بالادعاء بكونها دولة مهددة للأمن الإقليمي والعالمي، فضلا عن أن إدخال الصين وسيطا في منظومة الأمن الإقليمي يخفف من احتكار الولايات المتحدة ويصب في مصلحة إيران [2] .

فضلا عن ذلك ، وانطلاقًا من أن المرتكز الأساسي للصين في منطقة الشرق الأوسط هو اقتصادي، فمن مصلحتها استقرار الأوضاع الأمنية لتأمين وضعها الاقتصادي، وهو ما دفعها من قبل إلى إبرام الاتفاق

---

[1] عارف عبد البصير ، "أسرار المصالحة السعودية الإيرانية.. ماذا ستكسب الرياض وطهران؟ وما طبيعة دور الصين؟ " ، موقع الجزيرة ، 2023/3/13 ، متاح على الرابط

https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics

[2] عارف عبد البصير ، مصدر سبق ذكره .

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ذي الـ25 عامًا مع طهران؛ لإيجاد مرتكز أساسي لها في منطقة الشرق الأوسط دون الاعتماد على مدى نجاح المفاوضات النووية المتوقفة حاليا ، يضاف إلى ذلك أن استقرار الأوضاع في المنطقة يضمن لها استقرار طرق التجارة والاستثمار في طريق الحرير الجديد، بما يساهم في تحسين الظروف الأمنية للمواطنين والشركات الصينية التي تعمل في تلك المناطق ، من جانب آخر، فإن تحسين العلاقات بين إيران والسعودية يعود بالنفع مستقبلًا على الصين، لاسيما في إمدادات الطاقة إذا ما تزايدت حدة العقوبات الدولية التي تقودها الولايات المتحدة على الصين مع تطور الوضع في بحر الصين الجنوبي وجزيرة تايوان [1] ، وعليه فإن النجاح الصيني ، إلى جانب الحرب في أوكرانيا، يمكن ان يكون بداية صعود تعددية أو ثنائية قطبية في النظام العالمي ، إذ ليس من قبيل الصدفة أن يتزامن الإعلان عن الاتفاق مع نيل الرئيس الصيني، شي جين بينغ، ولاية رئاسية ثالثة تاريخية ، إذ في ضل استمرار الصراع العربي (السعودي) – الايراني , فان الصين ستجد صعوبة جدية تقطع عليها الطريق نحو اوروبا وافريقيا والعالم ، فضلا عن التوظيف الاستراتيجي للولايات المتحدة لهذه الخلافات الجدية باتجاهات متعددة منها دفع بلدان الخليج العربي وبلدان الجوار العربي الى تكريس التطبيع مع "اسرائيل" تحت شعار مواجهة استراتيجية للتهديدات الايرانية ، ومنع تقدم الصين في منطقة الشرق الاوسط لملىء الفراغ الذي تتحدث الولايات المتحدة عنه ، وهو الامر الذي يشكل متغيرا فاصلا نحو تحول النظام الدولي الى نظام تعددي الاقطاب وفق ماتسعى له الصين وروسيا ومعها شعوب العالم المتضررة من سياسات الهيمنة الامريكية على امتداد العقود اللاحقة للحرب العالمية الثانية حتى الوقت الحاضر [2] ، وفي هذا الصدد تؤكد الصين ، وبشكل مستمر في تصريحات مسؤوليها انها ما تزال ترفض فكرة ملء فراغ تتركه الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط ، وان توجهها نحو المنطقة هو للتأكيد على أهدافها السياسية والاقتصادية ، وهذا ما يثير تساؤل مهمّاً حول متغيرات الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط بالنسبة للصين، وحول ما إذا كان النفوذ الجيو–استراتيجي الأمريكي في الخليج وعموم الشرق الأوسط سيقبل

[1] فردوس عبد الباقي ، مصدر سبق ذكره .

[2] هاني الياس الحديثي ، مصدر سبق ذكره .

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

بفتح المجال للصين بـ" مشاركة العبء"؛ في ما يتعلق بحماية خطوط إمداد الطاقة وأمن الممرات المائية في الإقليم، وما يستتبع ذلك من تداعيات والتزامات وخرائط نفوذ مختلفة [1].

مع ذلك لا يمكن إنكار ما أفرزته الوساطة الصينية في الاتفاق السعودي–الإيراني، في ظهور تساؤلات حول احتمال تحول الصين من لاعب وشريك اقتصادي بارز ومهم لدى دول الشرق الأوسط إلى لاعب وشريك أمني أو عسكري ، في السابق، كانت الإجابة عن هذه المسألة تتراوح بين نفي الرغبة أو القدرة الصينية بلعب دور جيو–أمني بارز في الخليج والشرق الأوسط، أو أن هذا التحول المفترض محل اعتراض شديد من جانب الولايات المتحدة، بوصفه يهدد مصالحها في المنطقة ووجودها العسكري ونفوذها الاستراتيجي لدى حلفائها في عموم الشرق الأوسط. والذي حدث، أن نجاح الوساطة الصينية مع السعودية وايران حرّك التساؤل في ظل ديناميات جديدة، قد تؤشّر إلى منظور جديد لأولويات اللاعبين وتفضيلاتهم واصطفافاتهم.

الخاتمة :

هناك توجهات جديدة في علاقات الصين مع دول منطقة الخليج العربي ، وهذه التوجهات تتحدى الاحتكار التقليدي للولايات المتحدة والغرب للمنطقة ، إذ تسعى فيه الصين لتنويع اسواقها والتغلب على اثار الحرب التجارية ، وتعزيز قوتها الاقتصادية ومكانتها السياسية من خلال تأدية دور مهم ، وتوفر منطقة الخليج فرصة ملائمة لذلك ، بالمقابل ترحب دول الخليج بما فيه السعودية وايران في ان تصبح دولا محورية جديدة في التجارة والعبور والاستثمار ، وصحيح ان الصين تحاول الافادة من الأزمات لاغتنام الفرص لتحقيق اكتفائها من الطاقة لاستمرار عجلة تنميتها الاقتصادية، الا انها بعيدة عن أن تصبح موازن للولايات المتحدة في المنطقة ، فالولايات المتحدة لا تزال القوة الأعظم في المنطقة ، لاسيما مع وجودها العسكري الواسع في الخليج العربي ، من خلال قواعدها العسكرية ، فقد تكون الولايات المتحدة على طريق تغيير استراتيجيتها ومغادرة الخليج ، لكن هذا لم يحدث بعد ، ومع ذلك ، فإن تحركات الولايات المتحدة تعطي

[1] محمد برهومة ، " ديناميات جديدة: كيف جدَّد الاتفاق السعودي–الإيراني بوساطة صينية التساؤلات حول أمن الخليج؟ " ، مركز الامارات للسياسات ، 23 مارس / اذار 2023 ، متاح على الرابط : https://epc.ae/ar/details/brief/kayf-jddad-alaitifaq-alsaudi-al-irani-biwisata-sinia-altasawulat-hawl-amn-alkhalij

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الصين بعض التحديات فيما يتعلق بالأمن البحري والتوازن بين إيران ودول الخليج ؛ بسبب المخاوف من انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة ، وما يرتبط به من الضمانات الأمنية الأمريكية المستقبلية ؛ لذا تريد جميع الدول الخليجية الحفاظ على علاقات جيدة مع الصين ، التي ممكن ان يكون لها دورا في الترتيبات الأمنية المستقبلية ، وبما أن الإستراتيجية الصينية في المنطقة ، هي إحدى استراتيجيات تعزيز التعددية القطبية ، التي يبدو أنها تمضي قدما في الشرق الأوسط ؛ لذا قد نتوقع من الصين رعاية علاقاتها مع المملكة العربية السعودية وايران دون تحدي المصالح الأمريكية ، وهنا تجدر الاشارة أن للولايات المتحدة والصين نفس المصلحة الجيوستراتيجية في الخليج ، والتي تكمن بالاستقرار .

References:

1 .Israa Sharif Al-Kaoud, “The Chinese Orientation Towards the Arabian Gulf Region”, Al-Nahrain Magazine, Al-Nahrain Center for Studies, Baghdad, Issue (9), 2020.
2 .Hikmat Al-Abdel-Rahman, “China and the Middle East: A Historical Study of the Development of China’s Position towards the Issues of the Arab Region after the Cold War”, (Beirut: Arab Center for Research, 2020).
3. Julia Gurol and Jacopo Scita, "China's Persian Gulf strategy: Keep
4 .Andrew Scobell and Alireza Nader, "China in the Middle East: The Cautious Dragon", (California: Rand Corporation, 2016).
5 .Adnan Khalaf Hamid, "Chinese Foreign Policy in the Middle East after the Arab Spring", (Berlin: Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, 2017).
6 .Ashraf Muhammad Kishk, "Chinese Strategy Towards Iran and the Gulf States: The Dilemma of Balancing Interests and Principles", Opinions on the Gulf Magazine, Gulf Research Center, Issue (106), 2016.
7. Abdul Raouf Mustafa Al-Ghanimi, Ahmed Shams Al-Din Laila, "Chinese-Iranian Relations: Prospects for Strategic Partnership in a Changing World", Iranian Studies Magazine, International Institute for Iranian Studies, Issue (11), 2020.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/